

The British Policy in Health and Educational Support in the Trucial Coast Emirates 1950-1960

Khalid Mohamed Aldabit Alnaqbi

PhD student

Email: u22104821@sharjah.ac.ae

Prof. Maamoun Saleh Abdulkarim (Ph.D.)

Email: mabdulkarim@sharjah.ac.ae

Asst. Prof. Saif Mohamed Albedwawi (Ph.D.)

Email: smalbedwawi@sharjah.ac.ae

University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences

Copyright (c) 2025 Khalid Mohamed Aldabit Alnaqbi, Prof. Maamoun Saleh Abdulkarim (Ph.D.) Asst. Prof. Saif Mohamed Albedwawi (PhD)

DOI: <https://doi.org/10.31973/256nqh18>



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:

This study aims to shed light on the role of British politics in the Trucial Coast Emirates during the period (1950-1960) and its impact, with a focus on its influence on various aspects of life, particularly in the health and education sectors. The study seeks to clarify how the British contributed to the establishment and development of health and educational services and to highlight the nature of the relationships between Britain and the local community. Additionally, the study examines the British stance on Arab attempts to intervene in development and progress in the region, focusing on analyzing British policies towards these interventions and evaluating their impact on local development.

The researchers adopted the historical descriptive approach to discuss the British-UAE relations and narrate historical events as well as the analytical method to examine documents and texts, compare various historical sources, and draw conclusions about the subject of the study. Additionally, a quantitative approach was utilized to analyze statistical data and integrate it into the relevant aspects of the study. A set of results is found, most notably the British seeking to develop the Trucial States region, to consolidate its presence in the Arabian Gulf region, and to give its agency in Sharjah most of its attention, as well as granting the British Political Agent great powers to manage the agency, which enabled him to serve British policy in the region in various fields (political, economic and social), especially after getting closer to the rulers of the region, and discovering oil in the region.

Keywords: British government, education, health, political commissioner, Trucial Coast

السياسة البريطانية في الدعم الصحي والتعليمي في إمارات الساحل المتصالح ١٩٥٠-١٩٦٠م

الباحث: خالد محمد الضابط النقبى
قسم التاريخ والحضارة الإسلامية
د. مأمون صالح عبد الكريم
جامعة الشارقة - كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
د. سيف محمد البدواوي أستاذ مساعد / قسم التاريخ والحضارة الإسلامية
جامعة الشارقة - كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

(ملخص البحث)

تهدف هذه الدراسة التاريخية إلى تسليط الضوء على السياسة البريطانية في منطقة إمارات الساحل المتصالح خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٦٠م) وأثرها في المنطقة، مع التركيز على تأثيرها في مختلف جوانب الحياة المجتمعية، ولا سيما في القطاعين الصحي والتعليمي، تسعى الدراسة إلى توضيح كيفية مساهمة بريطانيا في تأسيس وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية، وإبراز طبيعة العلاقات التي ربطت بريطانيا بالمجتمع المحلي، كما تناولت الدراسة موقف البريطانيين من محاولات التدخل العربي في عمليات التنمية والتطوير في المنطقة، إذ ركزت على تحليل السياسات البريطانية تجاه تلك التدخلات في الشأن الداخلي لمنطقة إمارات الساحل المتصالح وتقييم تأثيرها في واقع التنمية المحلية.

اتباع الباحث من خلال الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي عند الحديث عن العلاقات الإماراتية البريطانية وسرد الأحداث التاريخية، كما اتبعت المنهج التحليلي لدراسة الوثائق والنصوص ومقارنة المصادر التاريخية المختلفة بغية الوصول إلى استنتاجات حول موضوع الدراسة، فضلا عن المنهج الكمي عند دراسة البيانات الإحصائية وتحليلها وتوظيفها في الجوانب التي تحتاج إليها الدراسة.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها سعي البريطانيين لتطوير منطقة إمارات الساحل المتصالح؛ ترسيخاً لوجودها في منطقة الخليج العربي، ومنح وكالتها في الشارقة جُل اهتمامها، فضلا عن منح الوكيل السياسي البريطاني صلاحيات كبيرة لإدارة الوكالة؛ ما مكنه من خدمة السياسة البريطانية في المنطقة في المجالات المختلفة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) ولاسيما بعد التقرب من حكام المنطقة، واكتشاف النفط في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الحكومة البريطانية، المعتمد السياسي، الساحل المتصالح، الصحة، التعليم.

المقدمة:

تُعد الأهمية الجغرافية لموقع دولة الإمارات التي كانت تسمى سابقاً بإمارات الساحل، ذات أهمية كبيرة بين الدول الاستعمارية مثل البرتغاليين والبريطانيين، مما جعلها ساحة لتلك الصراعات، والأطماع، والتنافس بين هذه القوى التي بدأت تتوافد على المنطقة منذ القرن السادس عشر، واستطاعت بريطانيا أن تهيمن عليها عن طريق الاتفاقيات والمعاهدات غير المتكافئة، مكنتها من السيطرة على المنطقة، ومنذ بداية الخمسينات؛ شهدت إمارات الساحل تحولات كبرى وحتى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١م، وبحكم التواجد البريطاني في المنطقة، فقد أسهمت خلال مدة الخمسينيات إلى الستينيات من القرن العشرين بنوع من تقديم الدعم الصحي والتعليمي بعد ضغوطات كبيرة من قبل سكان إمارات الساحل المتصالحة، فبالرغم من محدودية هذه المساهمات مقارنة بالمجمل، إلا أنها أحدثت نقلة جوهرية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما بعد اكتشاف النفط وتصديره، فقد أدى ظهور النفط إلى تغيير نمط الإنتاج وتحقيق ازدهار اقتصادي غير مسبوق، مما انعكس على مختلف الأنشطة الحياتية، بما في ذلك التعليم والصحة والبنية التحتية، فقبل اكتشاف النفط، كانت الموارد الاقتصادية في منطقة إمارات الساحل المتصالح محدودة، مما جعلهم بحاجة إلى مساعدات مالية للنهوض بمستلزماتهم الصحية والتعليمية، إذ لم تُبدِ بريطانيا اهتماماً كبيراً بتنمية وتطوير هذه المشيخات في بادئ الأمر، خاصة في الجانب التعليمي، وبدلاً من ذلك، أسهمت الدول العربية، مثل مصر والسعودية، وقطر، والعراق، دوراً في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية وخاصةً الكويت التي قدمت دوراً حيويّاً في دعم التعليم في إمارات الساحل المتصالح.

مشكلة البحث وأهدافه:

تكمن إشكالية البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. كيف أثرت السياسة البريطانية في الجوانب الصحية في إمارات الساحل المتصالح؟
٢. ما مدى مساهمة الإدارة البريطانية في تطوير القطاع التعليمي في المنطقة؟
٣. ما طبيعة العلاقة التي جمعت بين المسؤولين البريطانية وشيوخ الإمارات والسكان المحليين؟
٤. كيف تعاملت الحكومة البريطانية مع محاولات التدخل العربي في مشاريع التنمية والتطوير في إمارات الساحل المتصالح؟
٥. كيف انعكس الدور البريطاني في إمارات الساحل على مستقبل المنطقة قبل وبعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي أسهمت به السياسة البريطانية في منطقة إمارات الساحل المتصالح خلال المدة بين (١٩٥٠-١٩٦٠م) وتأثيرها في تاريخ المنطقة، من خلال الدور البريطاني في تطوير القطاعين الصحي والتعليمي، ومدى مساهمتهم في إنشاء المرافق الصحية وتقديم الخدمات الطبية، وكذلك في الدعم التعليمي، كما تهدف الدراسة إلى استكشاف الموقف البريطاني في مواجهة التدخلات العربية في مشاريع التنمية والتطوير في المنطقة، تسعى الدراسة أيضًا إلى تقييم انعكاسات الدور البريطاني على واقع التنمية المحلية، ومدى تأثيره في صياغة مستقبل إمارات الساحل قبل قيام الاتحاد.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على مرحلة تاريخية مفصلية في منطقة إمارات الساحل المتصالح، إذ أدت السياسة البريطانية دورًا مؤثرًا في تشكيل مسار التنمية المحلية قبل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، يساعد البحث في فهم التأثيرات الإيجابية والسلبية للوجود البريطاني على مختلف جوانب الحياة، ولاسيما في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم، والتي كانت أساسًا لتحولات اجتماعية واقتصادية لاحقة في المنطقة، فضلًا عن ذلك، يساهم البحث في توثيق وتحليل السياسات البريطانية التي شكلت جزءًا من الاستراتيجيات الاستعمارية الأوسع، مما يوفر فهمًا أعمق لتاريخ المنطقة ويساهم في إثراء الدراسات التاريخية المتعلقة بالخليج العربي، يمثل البحث أيضًا مرجعًا مهمًا للمهتمين بتاريخ الإمارات ويبرز الجوانب التي أسهمت في بناء الدولة الحديثة.

منهج البحث

اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي القائم على استرداد الأحداث التاريخية المهمة المرتبطة بالموضوع، واستقصاء كافة المعلومات المتعلقة بها، وذلك من خلال الرجوع إلى المصادر والوثائق والمراجع ذات العلاقة بها.

حدود الدراسة

- الحدود الزمنية: تشمل الدراسة الفترة التاريخية منذ بداية الخمسينيات وهي المدة التي بدأت فيها التحسينات مع بداية اكتشاف النفط في المنطقة.
- الحدود المكانية: إمارات الساحل المتصالحة.

التمهيد:

عملت بريطانيا على صياغة سياسة جديدة في منطقة الخليج العربي من أجل تحقيق عدة أهداف، منها السيطرة على تجارة الشرق، وبدأ هذا الاهتمام منذ تأسيس "شركة الهند الشرقية"، إذ وضعت بريطانيا خطة كبرى تهدف من خلالها إلى تأمين مصالحها التجارية، ثم الاستراتيجية والسياسية في المنطقة، وطوال القرن التاسع عشر، كانت مصالح بريطانيا في أطراف الجزيرة العربية والمحيط الهندي في تصاعد مستمر، مما جعلها تتصدى لمحاولات القوى الإقليمية (مثل مصر والدولة العثمانية وفارس) والأجنبية الأخرى (مثل فرنسا وروسيا وألمانيا) للتغلغل في المنطقة (إبراهيم، ٢٠١٧، ص ٤٠-٤٣).

سرعان ما عملت بريطانيا في تغيير سياستها نحو المنطقة وعملت على التدخل الشؤون الداخلية بعد أن كانت الخطة هو حماية مصالحها التجارية فقط وذلك باعتبار الخليج معبرا تجاريا بحريا فقط، في محاولة منها لخلق كيانات سياسية تواليها بشدة في الداخل، وذلك من خلال الاتفاقيات والمعاهدات التي أُجبر عليها شيوخ المنطقة للتوقيع عليها، وذلك إثر استخدام القوة العسكرية في المنطقة، مثل الحملة البريطانية على القواسم في عام ١٨١٩، إذ أدركت بريطانيا أهمية تقديم دور سياسي قوي في المنطقة، وضرورة جعلها تحت السيطرة البريطانية والسيطرة على شؤونها داخليا وخارجيا، لذا عملت على فرض عديد من المعاهدات السياسية والاتفاقيات على إمارات الخليج العربي بشكل عام لربطها بحكومة الهند البريطانية (الأعرجي، ٢٠٠٩، ص ٥).

لقد تأثر المجتمع على ساحل الإمارات المتصالحة كغيره من المجتمعات الخليجية، وعانى من عدم توافر الخدمات الصحية والطبية التي تفي بتقديم الاشتراطات الصحية المناسبة، وكان الاعتماد على الطب الشعبي والمعالجين المحليين هو الحل البديل، إلا أن هذه الطرق قد تؤدي بعض الأحيان إلى نتائج عكسية وغير مفيدة، خاصة مع انتشار الكثير من الأمراض والأوبئة المعدية مثل الجدري، والملاريا والحصبة، ومن خلال ذلك بدأت الخطوات الحقيقية والحديثة من أجل تقديم خدمات صحية مناسبة، وخاصة مع وجود الحكومة

^١ شركة الهند الشرقية: تأسست شركة الهند الشرقية عام ١٦٠٠م، لقد كانت الشركة تسمى ب ايسيت انديان كامبني (Esat Indian Company) ثم ترجمت إلى اللغة الحالية ، وانحصرت أعمالها في البداية عام ١٦١٦م في ممارسة الأعمال التجارية في بلاد فارس عبر جاسك. وقامت في العام التالي بتأسيس وكالتين في المناطق الداخلية الواقعة في شيراز وأصفهان. وفي عام ١٦١٧م حصلت الشركة على مرسوم "فرمان" من الشاه عباس، ملك الفرس، يمنحها احتكار تجارة الحرير من الموانئ الفارسية. وقد افتتح ممثلو الشركة وكالتهم الأولى في ساحل الخليج عام ١٦٢٣م في بندر عباس "غمبرون" على ساحل فارس الجنوبي، إثر الانتصار الفارسي البريطاني على البرتغاليين عام ١٦٢٢م. تحولت بعد ذلك تجارة هرمز إلى بندر عباس فأصبحت بذلك المقر الرئيس للنشاطات التجارية البريطانية في الخليج للسنوات المائة والخمسين التالية. انظر: الأرشيف والمكتبة الوطنية، موقع الالكتروني، قسم العهد البريطاني www.na.ae تم الوصول إليه ٢٠٢٤/٠٨/٢٣، الساعة ٧م.

البريطانية وممثليها في المنطقة، كان لابد من اتخاذ عدة إجراءات لتطوير الخدمات الصحية في إمارات الساحل المتصالح.

كما كان للسياسة البريطانية في ساحل الإمارات المتصالحة تأثيرات عميقة ليس فقط على المشهدين السياسي والاقتصادي، ولكن أيضاً على النسيج التعليمي والثقافي للمنطقة، في حين تسل النفوذ البريطاني من خلال أنظمة الحكم واللوائح التجارية شكلت بشكل غير مباشر الهيكل الاجتماعي والمعايير الثقافية والتنمية المجتمعية والنظم القضائية، سياسات الوكالة في حين كانت تعزز الاستقرار والتحديث في بعض القطاعات أدت أيضاً إلى تغييرات في الحياة الاجتماعية والهوية الثقافية (الشامي، ٢٠٠٤، ص ٤٥).

الدور البريطاني في تقديم الخدمات الصحية:

ارتبطت الأوضاع الصحية في تلك الفترة بشكل كبير بظهور وانتشار البعثات التبشيرية في المنطقة، واستخدم الغرب الأوروبي والأمريكي هذه البعثات كوسيلة للتسلل إلى شبه الجزيرة العربية عبر تقديم الخدمات الصحية والتعليمية لسكانها، واستغلت البعثات التبشيرية هذه الخدمات الطبية كوسيلة للتبشير، حيث أولتها أولوية في مهامها، ورغم أن تقديم الخدمات الصحية كان يُقدم على أساس أخلاقي وديني ضمن تعاليم المسيحية التي تدعو إلى مساعدة الناس، إلا أن بريطانيا استخدمت البعثات التبشيرية كأداة سياسية لتعزيز وجودها ونفوذها في المنطقة وذلك بطريقة غير مباشرة، مستفيدة من إنشاء المؤسسات التصديرية لتوطيد علاقتها بالسكان المحليين وتحقيق أهدافها التبشيرية (التميمي، ٢٠٠٠، ص ٧٥).

كانت المسؤولية الصحية في منطقة الخليج تقع على عاتق السلطات البريطانية في الخليج العربي، حيث كلفتها حكومة الهند البريطانية بالإشراف على الشؤون العامة، بما في ذلك إجراءات الوقاية الصحية والحجر الصحي ومع ذلك، لم تُبدِ الإدارة السياسية البريطانية اهتماماً كبيراً بهذه الجوانب، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الصحية، إلا أن الوكالة المحلية البريطانية سهلت وشجعت على عمل المبشرين الذين كانوا يقدمون خدمات طبية للسكان ضمن الإرسالية الأمريكية التي كانت تتواجد في مختلف مناطق الخليج وذلك بالاتفاق بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن الاستدلال على ذلك من قول السيد بيتر زويمر (Peter Zwemer) الذي كان مرافقاً للإرسالية الأمريكية: (بسبب وجود وكيل سياسي بريطاني في تلك البقعة فإن العمل كان أقل صعوبة) (التميمي، ٢٠٠٠، ص ٢٦٥).

منذ بدايات القرن التاسع عشر، انتشرت أمراض مثل الحصبة والملاريا والإسهال، فضلاً عن وباء الكوليرا الذي اجتاحت منطقة الخليج العربي، متسبباً في وفاة أعداد كبيرة من السكان نتيجة غياب الخدمات الطبية والصحية تقريباً (الفارس، ٢٠١٥، ص ٧٥٠)، وبسبب عدم توفر مستشفيات أو خدمات صحية متاحة في تلك الفترة، الأمر الذي جعل السكان يعتمدون على الطب الشعبي كوسيلة لعلاج الأمراض ومداواة المرضى (الكندي، ٢٠١٩، ص ٢٤-٢٥)، أو قبول خدمات المبشرين الصحية التي كان يرفضها الأهالي؛ بسبب ما يعرضونه عليهم من خدمات تبشيرية، إلا أنهم كانوا يقبلون بها في ظل ضعف الإمكانيات الطبية وعدم وجود تدخلات فعالة لمكافحة الوباء (علوان، ٢٠١١، ص ٥١)، هذا الإهمال يعكس عدم أولوية الخدمات الصحية في السياسات البريطانية، مقارنة بمصالحها الاستراتيجية الأخرى في المنطقة، ويتبين ذلك من خلال رسالة بُعثت من قبل المعتمد السياسي البريطاني في البحرين جي لوخ (G.Loch) إلى المقيم البريطاني في بوشهر ترنشارد فول (Trenchard Fowle)، أشار لوخ في رسالته مشدداً على ضرورة إدخال خدمات طبية في المنطقة أن تركها دون وجود خدمات طبية بريطانية قد يسمح بدخول أطباء من جنسيات أخرى، مما سيؤدي إلى إضعاف النفوذ البريطاني في المنطقة، عكست الرسالة إدراك بريطانيا لأهمية الخدمات الصحية كأداة لتعزيز هيمنتها السياسية واستمرار نفوذها في المنطقة (الكندي، ٢٠١٩، ص ٢٣).

خشيت الإدارة البريطانية من تأخرها المستمر في الاستجابة لمطالب الحكام، خاصة مع تصاعد التنافس الدولي في المنطقة، وخشيت أن يؤدي ذلك إلى استعانة الحكام بدول أخرى للحصول على المساعدات الطبية، ونتيجة لذلك ساهمت بريطانيا في إنشاء مستشفى يقدم خدماته للجميع وذلك في العام ١٩٤٣م، لكن بشرط أن يتحمل الحكام والأهالي تكاليف بنائه، واستجاب الحكام والأهالي لهذا الشرط وقاموا بحملة لجمع التبرعات اللازمة للمشروع، ونجحت الحملة في جمع نصف المبلغ المطلوب لبناء المستشفى، حيث بلغ مجموع التبرعات ١٩٢,٠٠٧ روبيات من أصل المبلغ الإجمالي المطلوب وهو ٣٨٤,٠١٤ روبية (مستشفى المكتوم، ٢٠١١).

يوضح الجدول الآتي آلية توزيع التبرعات بين الإمارات المختلفة (مستشفى المكتوم، ٢٠١١):

الإمارة	التمويل (روبية)
دبي	137,134
الشارقة	28,076
عجمان	7,000
أم القيوين	7,051
رأس الخيمة	10,910
أبوظبي	5,000
الحميرة	500

ومن خلال ذلك يمكن القول إنها البداية الفعلية في تقديم الخدمات الطبية الحديثة في منطقة إمارات الساحل، الذي بدء بإنشاء مستشفى المكتوم، الذي فتح أبوابه ليس لأهالي دبي فقط، بل لجميع أهالي سكان إمارات الساحل المتصالح، وقد ترأس المستشفى الدكتور ماكولي (Mccaully) الذي جاء من الخدمة الطبية الهندية للعمل فيه وتقديم كافة الرعاية الطبية للمرضى (علوان، ٢٠١١، ص ٢٥٨).

لقد كانت الخدمات الصحية البريطانية في إمارات الساحل المتصالح جزءاً من الجهود الجانبية التي بذلتها بريطانيا لتعزيز نفوذها في المنطقة، إذ سعت إلى تقديم المساعدات بطرق غير مباشرة من خلال المقيم السياسي في البحرين السيد روبرت هاي (Robert Hay)، الذي عمل بالتعاون مع المؤسسات البريطانية لتوفير الخدمات الصحية، وكان لهذه الخدمات دور محوري في ترسيخ علاقات قوية بين الحكومة البريطانية والحكومات المحلية، كما أسهمت في تحسين صورة بريطانيا لدى السكان المحليين من خلال تقديم دعم إنساني ملموس في وقت كانت فيه الخدمات الصحية شحيحة للغاية، وبرزت شركات النفط البريطانية كشريك أساسي في تقديم هذه المساعدات الصحية، إذ أدت دوراً مهماً في توفير الرعاية الطبية في المناطق التي كانت تعمل بها، وكانت شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية (Abu Dhabi Company for Onshore oil operation) (أدكو) من أبرز الشركات التي أسهمت في هذا الجانب، إذ قامت بإنشاء عيادة صغيرة في الصحراء لخدمة العاملين في حقول النفط، ولم تقتصر خدماتها على موظفيها فقط، بل امتدت إلى تقديم المساعدات الطبية للبدو القاطنين في المناطق المجاورة، هذه الخطوة عززت من ارتباط المجتمع المحلي بشركات النفط البريطانية، وعمقت العلاقات بين الطرفين، مما ساعد في

استقرار الأوضاع المحلية وتسهيل عمل الشركات في تلك المناطق (علوان، ٢٠١١، ص ٣٠٥).

إلى جانب ذلك قدمت القوات الملكية البريطانية بعض الخدمات الصحية ضمن جهودها لتعزيز علاقاتها مع الحكومات المحلية، ونجد في عام ١٩٥٣ طلب من المقيم السياسي البريطاني في البحرين إلى وزارة الخارجية البريطانية التعاون مع السلاح الجوي الملكي البريطاني لتوفير خبرات طبية للمساهمة في إنشاء ثلاث عيادات صغيرة في دبي وباقي الإمارات. كما قامت دار الاعتماد البريطانية في دبي بإنشاء مستوصف صغير داخل مستشفى المكتوم، بهدف توفير الرعاية الطبية للقوات الجوية الملكية والعاملين في المنطقة، علاوة على ذلك، كانت هناك إشارة إلى قيام القوات الجوية الملكية البريطانية بإرسال الحالات الحرجة التي تحتاج إلى رعاية طبية متقدمة من مستشفى المكتوم إلى مراكز طبية أخرى في البحرين والدوحة والكويت وحتى بومباي، ما يدل على شبكة متكاملة من الخدمات الطبية التي أنشأتها بريطانيا لدعم قواتها وضمان استقرار الأوضاع الصحية في المنطقة (علوان، ٢٠١١، ص ٣٠٦).

كما أسهمت قوة ساحل عمان، وهي قوة عسكرية مشتركة أسستها بريطانيا لحماية الساحل المتصالح، دوراً مهماً في تقديم المساعدات الطبية خلال الأزمات، حيث قدمت في عام ١٩٦٣ مساعدات طبية عاجلة للسيطرة على تفشي مرض الجدري بين أعداد كبيرة من الجالية الباكستانية المقيمة في إمارات الساحل المتصالح، بالتعاون مع المكاتب الصحية المحلية، كما أسهمت هذه القوات في تنفيذ عدة مهام صحية مهمة بالتنسيق مع الجهات المحلية، ومن أبرز هذه المهام:

١. السيطرة على انتشار الجراد، إذ كانت موجات الجراد تشكل تهديداً للمحاصيل الزراعية القليلة في المنطقة.

٢. الحد من تفشي الأمراض المعدية مثل الجدري، الذي كان ينتشر بين السكان المحليين في تلك المدة بسبب ضعف الرعاية الصحية.

٣. السيطرة على انتشار الأسلحة ووضع قوة طبية احتياطية تحسباً لأي حوادث طارئة قد تحدث نتيجة التفجيرات أو الاشتباكات المحلية (علوان، ٢٠١١، ص ٣٠٧).

الدور البريطاني في تشكيل التعليم:

أدى التعليم دوراً رئيسياً في التحولات الاجتماعية والثقافية في منطقة الخليج العربي خلال فترة النفوذ البريطاني، وتفاوت انتشار التعليم من منطقة إلى أخرى، وكان التعليم في

البداية يقوم على تحفيظ القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، والكتابة والقراءة البسيطة والذي يقدم بواسطة ما يعرف بـ الكتاب أو الكتاتيب.

خلال المراحل الأولى من التعليم في منطقة إمارات الساحل المتصالح وهي مرحلتي التعليم التقليدي والتعليم شبه النظامي، بقيت المنطقة في ظل النسيان من الجانب البريطاني، فلم تقم بريطانيا بأي مشروعات تعليمية ولم تقدم أي مساعدات تعليمية مالية على الرغم من قدرتها المالية الكبيرة التي مكنتها من السيطرة والاستعمار لأجزاء كبيرة من العالم (المغني، ٢٠٠٧، ص ٢٣)، وكان من أسباب تأخر انتشار التعليم وتطوره في منطقة إمارات الساحل المتصالح هو الموقف السلبي للإدارة البريطانية، ويمكن الاستدلال على ذلك عندما تنبه البريطانيون إلى أن المحاضرات التعليمية والتثقيفية التي يقدمها المدرسون الذين قدموا مع البعثة التعليمية الكويتية إلى دبي، ذات تأثير سلبي في الطلاب و تتضمن تلك المحاضرات توعية وطنية عامة بما يحدث في العالم العربي وخاصة السياسة البريطانية في المنطقة (IOR/L/PS/12/3919, accessed 9 January ٢٠٢٥)، إذ قام مكتب المعتمد البريطاني الموجود في دبي آنذاك للتصدي لمثل هذه المحاضرات وجرى اعتقال المدرسين الذين قدموا تلك المحاضرات وتم ترحيلهم مرة أخرى إلى الكويت (العمرى، ١٩٩٣، ص ٩٥)، وتصدت بريطانيا ضد انتشار التعليم عندما شعرت برغبة السكان وحاجتهم إلى تعليم أبنائهم في مدارس نظامية لها برامجها ومنهجها المتكاملة وتسير على وفق الأساليب التعليمية الحديثة، خاصة بعد أن كبر الشعور لديهم من أجل تحسين وتطور أوضاعهم المعيشية سواء من الناحية الاقتصادية أم الثقافية التعليمية، وهذا هو الدافع الرئيس الذي أدى إلى التغييرات التي حدثت في الساحل المتصالح فيما بعد (أسعيد وآخرون، ٢٠١١، ص ١٤٦).

ويمكن الاستدلال على ذلك أكثر من خلال تقرير كتبه المقيم السياسي البريطاني في الخليج روبرت هاي (Robert Hay) في عام ١٩٥١م، أشار إلى أن التعليم النظامي في قطر والكويت والبحرين قد يؤدي إلى نشوء روح معادية لبريطانيا بين المتعلمين في إمارات الساحل المتصالح، وقال في تقريره عن منطقة إمارات الساحل: "إنها على درجة عالية من البدائية، مما يفرض علينا الإبقاء عليها تحت إشرافنا المباشر كمحميات مستعمرة لأطول مدة ممكنة" (علوان، ٢٠١١، ص ٢٢٣).

يعكس هذا التقرير موقف الإدارة البريطانية الراض للتغيرات الاجتماعية التي كانت تحدث في منطقة الخليج، وعلى رأسها ظهور التعليم النظامي كبديل عن التعليم الديني التقليدي، كما يبرز القلق البريطاني من التأثير المحتمل للمعلمين العرب الذين بدأوا في نقل

الوعي السياسي إلى أبناء المنطقة، خاصة في ظل تفوق دول مجاورة مثل مصر والكويت وقطر والبحرين في مجال التعليم، وأدركت بريطانيا أن استمرار التعليم النظامي دون رقابة سيخلق وضعاً اجتماعياً جديداً يتعارض مع مصالحها الاستعمارية، لم تكن هذه المخاوف من فراغ، إذ كان من الواضح أن التعليم قادر على إحداث تغييرات جذرية في المجتمع، ما قد يؤدي إلى نمو الوعي الوطني وزيادة المطالبات بالاستقلال وإنهاء النفوذ البريطاني في المنطقة، حيث أنها لم تقدم شيئاً يختص بالتعليم خلال فترة وجودهم التي امتدت لأكثر من مائة وخمسين عاماً، خاصة الفترة ما قبل الخمسينيات من القرن العشرين (علوان، ٢٠١١، ص ٢٢٣-٢٢٤).

في ظل التقاعس البريطاني لتطوير التعليم في إمارات الساحل المتصالح، وغياب أي جهود من قبلهم لتقديم المساعدات التعليمية لسكان المنطقة، ولم تقدم بريطانيا أي مساعدات تعليمية ولم تساهم حتى في نشر التعليم في المنطقة، بل على العكس فقد وقفت موقفاً سلبياً عندما شعرت برغبة السكان وحاجتهم إلى التعليم وتحسين أوضاعهم (المغني، ٢٠٠٧، ص ٢٣)، ظهرت الحاجة الملحة إلى التعليم بين السكان، واستجابت الدول العربية لهذه الحاجة من منطلق التضامن العربي والإسلامي، والشعور بوحدة المصير وحقوق الجوار فقد كانت إمارات الساحل جزءاً من العالم العربي والإسلامي (العقروبي، ١٩٨٠، ص ١٥٦)، ومع أوائل الخمسينيات شهدت المنطقة مجموعة من الأحداث والتطورات نتج عنها مجموعة من الاتجاهات للإصلاح الاجتماعي والنهوض بالتعليم والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، والتي انعكست آثارها على الخليج بشكل عام ومنطقة إمارات الساحل المتصالح بشكل خاص، إذ ظهرت ملامح التغيير وبعض علامات النهضة فضلاً عن تحسن الأحوال الاقتصادية والثقافية، وأدت رغبة سكان إمارات الساحل المتصالح في النهضة والتطور هو العامل الأساسي في التغييرات التي حدثت بين عامي ١٩٤٥م حتى قيام الاتحاد عام ١٩٧١م (عبدالله، ١٩٨١، ص ٢٦٧).

لاحظ البريطانيون هذا التطور فكان لابد لهم من اتخاذ خطوة تبرر موقفهم تجاه هذا الأمر، إذ وجه المقيم السياسي البريطاني سي. بايري غوردن (C. Pirie-Gordon) دعوة إلى حكام إمارات الساحل المتصالح في عام ١٩٥٣ لتأسيس نظام تعليمي جديد (هولي، ٢٠٢٣، ص ٣٠٤)، وكبداية لهذا الأمر بدأت الحكومة البريطانية في تقديم مساعدات مالية محدودة لتنمية الإمارات المتصالحة فقبل ذلك لم تكن هناك أي تحسينات تذكر أو خطة تنموية (البدواوي، ٢٠٢٠، ص ٧٦)، ومع مرور الوقت تم تنفيذ جملة من المشاريع التعليمية في إمارات الساحل (فراوكة، ٢٠٠٧، ص ٣٣١)، وتم افتتاح أول مدرسة نظامية

في الشارقة عام ١٩٥٣م، وقد سميت بالمدرسة القاسمية التي تعد المدرسة النظامية الأولى على مستوى الإمارات المتصالحة (هيئة الشارقة للوثائق والأرشيف، ٢٠٢٥، بتاريخ ٢٠/١١/٢٠٢٥)، واستعانت الإدارة البريطانية بوزارة التعليم الكويتية لتوفير المزيد من الكوادر التعليمية في ١٩٥٦، وقد وافق مجلس الإمارات المتصالحة على أن يكون تنظيم التعليم من مهام المجلس بالتنسيق مع المعتمد البريطاني بصفته رئيساً للمجلس، وتم اقتراح توحيد جهود تطوير التعليم، لكن التعاون مع مكتب الكويت لم يتحقق في تلك السنة، استمرت بريطانيا في بناء المزيد من المدارس في مناطق عدة مثل الشارقة، رأس الخيمة وخورفكان، حتى عام ١٩٥٨، وعندما بدأت السلطات الكويتية بتولي الجانب المالي لخطة التنمية التعليمية، فتولت مهمة بناء المدارس في عجمان وأم القيوين بدلاً من السلطات البريطانية (هولي، ٢٠٢٣، ص ٣٠٤).

في عام ١٩٥٧، تواصل الشيخ صقر بن سلطان القاسمي، حاكم الشارقة، مع مصر التي أرسلت بعثة تعليمية إلى المنطقة، وفي العام التالي طلب حكام رأس الخيمة ودبي دعماً تعليمياً من مصر كذلك، مما أدى إلى إرسال أساتذة تحت إشراف البعثة التعليمية في الشارقة، وفي ١٩٥٩ تدخلت وزارة التعليم الكويتية مجدداً، فأسهمت في توفير الأساتذة وتحملت تكاليف إنشاء أبنية تعليمية في دبي والشارقة (هولي، ٢٠٢٣، ص ٣٠٥)، وتُعد مصر من أوائل الدول العربية التي أسست مكتباً لبعثتها التعليمية في الشارقة عام ١٩٦٠م، وقدمت دعماً كبيراً للتعليم في إمارات الساحل المتصالح، كما فتحت أبواب جامعاتها في مختلف التخصصات لاستقبال الطلبة المبتعثين من أبناء إمارات الساحل المتصالح، مما أسهم في توفير كوادر مؤهلة أسهمت لاحقاً في تطوير مختلف القطاعات الحيوية في المنطقة (علوان، ٢٠١١، ص ٢٢٢).

في عام ١٩٥٨، منحت الحكومة البريطانية التعليم المهني أولوية قصوى عندما توفرت الميزانية، إذ بدأت ببناء أول مدرسة مهنية في الشارقة بإمارات الساحل المتصالح، انطلقت المدرسة بصف واحد يضم ١٨ طالباً، إلا أن معظمهم غادروا بعد السنة الأولى نتيجة للمهارات المكتسبة التي أهلتهم للعمل في المؤسسات المختلفة في المنطقة، أما الذين استمروا في الدراسة، فقد أرسل أربعة طلاب منهم في عام ١٩٦٠ إلى السودان لمواصلة تعليمهم وتلقي التدريب اللازم ليعودوا كمدرسين ومدرّبين في نفس المدرس، مع حلول عام ١٩٦٤، توسعت المدرسة ليصل عدد طلابها إلى ٤٨ طالباً تحت إشراف ستة مدرّسين، تضمنت المناهج الدراسية مواد مثل اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الرياضيات، والرسم الهندسي، وفي ذات السياق، شجع حاكم دبي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم (١٩٥٨-١٩٩٠م) على

التعليم المهني بشكل كبير، حيث تكفل بتكاليف إنشاء مدرسة مهنية جديدة في ديرة، تحت إشراف مدير مدرسة الشارقة الذي خطط لهذا المشروع وأشرف على تنفيذه (فراوكة، ٢٠٠٧، ص ٣٣١)، وكان إنشاء المدرسة نتيجة جهود وتكاتف جميع الجهات وحماس الطلاب للدراسة، وقد خصص مبلغ إنشاء المدرسة بميزانية تقدر ب ١٧٥٠٠ جنيه إسترليني، ساهمت فيها الحكومة البريطانية بمبلغ ١٤٠٠٠ جنيه، ودفع الحاكم مبلغاً إضافياً قدره ٤٥٠٠ جنيه خصص لتوفير سكن للمعلمين (فراوكة، ٢٠٠٧، ص ٤٨٦).

خلال مدة الستينيات من القرن العشرين، استمر النظام التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق تقدم حتى لحظة انسحاب بريطانيا وقيام الاتحاد في عام ١٩٧١م، ركزت الجهود التعليمية في تلك الفترة على توسيع نطاق التعليم وتطوير البنية التحتية للمدارس، حيث بدأت الإمارات في الانتقال إلى نظام تعليمي أكثر تنظيماً، وجاء هذا التطور نتيجة لتزايد الاهتمام بتوفير فرص تعليمية أوسع للسكان المحليين، مع اقتراب عام ١٩٧١، برز التعليم كأحد الركائز الأساسية التي استندت إليها الدولة، إذ وضعت الأسس لتطوير قطاع تعليمي متكامل يدعم رؤية أكثر وضوحاً في مجال التعليم، ومع قيام الاتحاد أصبحت الدولة مسؤولة عن بناء نظام تعليمي شامل يلبي احتياجات المجتمع ويعزز من تطلعاته المستقبلية.

الخاتمة:

يتضح من خلال هذا البحث، أن الدور الذي ساهمت به بريطانيا في إدخال الخدمات الصحية والتعليمية بدأت بشكل متأخر، ولكنها أسفرت عن عملية تطويرية مستقبلية في تقديم الخدمات للمنطقة، حيث كان نتيجة تأسيس مستشفى المكتوم في دبي، هو نقطة تحول مهمة في مجال الرعاية الصحية ووضع اللجنة الأولى في مجال تقديم الخدمات الطبية الحديثة في المنطقة، وتوفير خدمات طبية أساسية للمجتمع المحلي، وكانت بمنزلة خطوة أساسية نحو بناء نظام صحي دائم في مختلف إمارات الساحل المتصالح، الأمر الذي أدى إلى تعزيز العلاقة بين الحكام والحكومة البريطانية، ورأت بريطانيا في هذه الخطوة فرصة لتأكيد التزامها بتقديم الدعم الطبي لإمارات الساحل المتصالح من جهة، وتجنب أي تدخل خارجي في شؤون المنطقة من جهة أخرى، كما عزز المشروع التعاون بين الحكام والأهالي، وأظهر أهمية التكاتف المجتمعي لتحقيق أهداف تنمية مشتركة.

ورغم محدودية المساعدات الصحية التي قدمتها القوات الملكية البريطانية وشركات النفط مقارنة باحتياجات السكان المحليين، إلا أنها ساهمت في توطيد العلاقات بين بريطانيا وحكام الإمارات المتصالحة، ومنحت هذه الجهود المجتمع المحلي شعورًا بأهمية التعاون مع القوات البريطانية، ونتج عن ذلك تطوير العمل الطبي العسكري في المنطقة، هذا التعاون لم يقتصر على الجانب الطبي فقط، بل امتد ليشمل مشاريع أخرى تتعلق بالبنية التحتية والخدمات العامة التي هدفت بريطانيا من خلالها إلى تحقيق استقرار طويل الأمد يخدم مصالحها الاستراتيجية في الخليج العربي.

وعلى الرغم من أن السياسة البريطانية تأخرت في إدخال التعليم إلى إمارات الساحل المتصالح، إلا أن مساهمتها في هذا المجال كان له دور في دعم مسيرة التنمية والبناء في المنطقة، مما ساعد في تعزيز وعي السكان المحليين بأهمية التعليم كركيزة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها هذه الجهود، مثل محدودية الموارد والتأثيرات الاجتماعية والثقافية، إلا أنها وضعت أساسًا متينًا لدولة الإمارات تواصل تطوير قطاع التعليم بعد استقلالها في عام ١٩٧١.

النتائج

توصل البحث إلى عدة نتائج من أبرزها:

١. الموقع الاستراتيجي الهام الذي يتمتع به ساحل الإمارات المتصالح، كونه معبر تجاري يمثل المصالح البريطانية.
٢. على الرغم من تأخر الدور الذي ساهمت به السياسة البريطانية في دعم الصحة والتعلم، إلا أن له الدور المؤثر في إنشاء وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية، مما أسهم في تحسين مستوى المعيشة لدى السكان المحليين.
٣. أسهم النظام التعليمي الذي دعمته بريطانيا في التمهيد لطريق البناء في قطاع تعليمي أكثر شمولاً بعد قيام الاتحاد.
٤. كانت العلاقة بين الحكومة البريطانية وشيوخ الإمارات تعتمد على تحقيق المصالح المشتركة، مع تركيز بريطانيا على حماية نفوذها الاستراتيجي والاقتصادي.
٥. شكلت السياسات البريطانية تجاه التدخلات العربية في مشاريع التنمية جزءًا من استراتيجية واسعة للحفاظ على الهيمنة البريطانية في المنطقة.
٦. أدى انسحاب بريطانيا وقيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١ إلى استكمال مسيرة التنمية من خلال تولي الدولة مسؤولية تطوير القطاعات الحيوية، وعلى رأسها الصحة والتعليم.

ومن خلال هذا البحث يمكن للدارسين الاطلاع بشكل أكبر والرجوع إلى الوثائق البريطانية التي تضم معلومات ذات فائدة كبيرة تقدمها لنا للوصول إلى أحداث مهمة مرتبطة بمنطقة الخليج العربي، بكونها تقدم مشهداً في غاية الوضوح للأدوار المختلفة التي أدتها السياسة البريطانية من الناحية السياسية والاقتصادية والتنمية في تلك المدة. الملحق ١ صورة لبعض المدرسين والطلاب وذلك في افتتاح المدرسة القاسمية، المدرسة النظامية الأولى على مستوى الإمارات المتصالحة عام ١٩٥٣م



المصدر: هيئة الشارقة للوثائق والأرشيف

قائمة المصادر والمراجع

● أولاً: الوثائق الأجنبية غير المنشورة:

IOR/L/PS/12/3919, Development of Education in the Arab States, QDL.
IOR/R/15/2/1854, file A/11, Qatar National Libaray.
IOR/R/15/2/694, No file 28, Residency Agent, Sharjah, Qatar National Libaray.
IOR/R/15/2/2016, file B/17, Qatar National Libaray.
IOR/R/15/4/12, file 2/24, second file, Qatar National Libaray.
IOR/R/15/2/1854, file A/11, Qatar National Libaray.

● ثانياً: الرسائل العلمية:

الأعرجي، أزهار مؤيد مال الله (٢٠٠٩)، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، موقفه من قضايا المشرق العربي، ١٩٧١-٢٠٠٤، رسالة ماجستير جامعة الموصل، كلية الآداب.
المغني، عبد الله سليمان (٢٠٠٧)، سياسة بريطانيا التعليمية في إمارات الساحل (١٩٥٣-١٩٧١)، رسالة ماجستير، جامعة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.
العقروبي، عبيد راشد (١٩٨٠)، تاريخ تطور التعليم في إمارات ساحل عمان ١٩٥٠-١٩٧١م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، القاهرة.

● ثالثاً: المراجع العربية

إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني (٢٠١٧)، بريطانيا وإمارات الساحل، دراسة في العلاقات التعاهدية، دار ومكتبة عدنان، بغداد، ط٣.
الشامي، محمد (٢٠٠٤)، مجالات من الحراك المستجد في العمل المحلي بالدولة الخليجية. الدار الإقليمية.
التميمي، عبد المالك خلف (٢٠٠٠)، التبشير في منطقة الخليج العربي، مركز زايد للتراث والتاريخ، دراسات في التاريخ الاجتماعي والسياسي، أبوظبي.
الفارس، محمد الفارس (٢٠١٥)، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ج٢، ط١.
البدواوي سيف (٢٠٢٠)، وقفات في تاريخ الإمارات، نادي تراث الإمارات ومركز زايد للدراسات والبحوث، دولة الإمارات، ط١.
الكندي، أسماء يوسف (٢٠١٩)، لمحات عن تاريخ الرعاية الصحية والطبية في إمارة الشارقة ١٩٧١-١٩٠٠م، هيئة الشارقة للوثائق والأرشيف، ط١.
علوان، راشد (٢٠١١)، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إمارات الساحل ١٩٤٥-١٩٧١م، مركز الخليج للدراسات، الشارقة، ط١.
العمرى، علي أحمد (١٩٩٣)، تاريخ التعليم في الإمارات (١٩٠٠-١٩٩٣)، مركز الدراسات والبحوث، أبوظبي.

أسعيد، محمد توهيل وآخرون (٢٠١١)، مجتمع الإمارات الأصالة والمعاصرة، العين، مكتبة الفلاح، الإمارات، دار الشيخ سلطان، ط٣.

عبد الله، محمد مرسى (١٩٨١)، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، دار القلم، الكويت.

● رابعاً: المراجع الأجنبية المعربة:

بأي، فراوكة هيرد (٢٠٠٧)، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ترجمة: عائدة يني خوري، موتيت للنشر، دبي، ط١.

هولي، دونالد (٢٠٢٣)، تاريخ الإمارات المتصالحة، الدار العربية، ط١.

● خامساً: الدوريات العربية (الصحف والمجلات):

صحيفة الخليج، ملحق استراحة الجمعة.

● سادساً: المواقع الإلكترونية:

مكتبة قطر الرقمية www.qdl.qa، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٠١/١٢

موقع الأرشيف والمكتبة الوطنية بدولة الإمارات www.na.ae، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٠١/١٨

موقع صحيفة الأيام <http://www.alayam.com/>، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٠١/٢٠

موقع الشارقة ٢٤ www.SHAJAH24.AE، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٠١/١٥

www.afairui2020.com، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٠١/٠٩

هيئة الشارقة للوثائق والأرشيف www.sdaa.gov.ae، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٠١/١٦

References

- Ibrahim, Abdul Aziz Abdul Ghani (2017), Britain and the Emirates of the Trucial States: A Study in Treaty Relations, Adnan Publishing House and Library, Baghdad, 3rd ed.
- Al-Shami, Muhammad (2004), Areas of Emerging Dynamics in Local Work in the Gulf State, Regional House.
- Al-Tamimi, Abdul Malik Khalaf (2000), Proselytizing in the Arabian Gulf Region, Zayed Center for Heritage and History, Studies in Social and Political History, Abu Dhabi.
- Al-Fares, Muhammad Al-Fares (2015), Pages from the History of the Emirates and the Gulf, Al-Ahliya Publishing and Distribution, Jordan, Vol. 2, 1st ed.
- Al-Badawi, Saif (2020), Reflections on the History of the Emirates, Emirates Heritage Club and Zayed Center for Studies and Research, United Arab Emirates, 1st ed.
- Al-Kindi, Asma Yousef (2019), Glimpses into the History of Healthcare and Medicine in the Emirate of Sharjah 1900-1971, Sharjah Documentation and Archives Authority, 1st ed.
- Alwan, Rashid (2011), Economic and Social Conditions in the Emirates of the Trucial Coast 1945-1971, Gulf Center for Studies, Sharjah, 1st ed.
- Al-Omari, Ali Ahmed (1993), A History of Education in the Emirates (1900-1993), Center for Studies and Research, Abu Dhabi.
- Asaid, Mohammed Tuhail, et al. (2011), Emirati Society: Tradition and Modernity, Al Ain, Al Falah Library, Sheikh Sultan Center, 3rd ed.
- Abdullah, Mohammed Morsi (1981), The United Arab Emirates and its Neighbors, Dar Al Qalam, Kuwait.